A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/16/16
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 26 يناير 2024

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية: تقرير عن نتائج استقصاء

وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص

تلخص هذه الوثيقة نتائج استقصاء أجرته الويبو في 2023 من أجل جمع معلومات عن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو بهدف التوصل إلى فهمٍ أفضل عن تنوع النُهُج الوطنية المُتبعة في الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية، والاحتياجات المتميزة للمدعين العامين في جرائم الملكية الفكرية حتى تتمكن الويبو من وضع مساعدة أكثر استهدافًا وتأثيرًا وتقديمها للمدعين العامين على المستوى الوطني.

وقد سعى الاستقصاء إلى الحصول على معلومات عن العناصر الأساسية للأنظمة الوطنية لملاحقة جرائم الملكية الفكرية، ودورها داخل دوائر الملاحقة الجنائية عمومًا، ومدى توافر إجراءات مثل إغلاق / حجب المواقع الإلكترونية المتعدية، ومدى وجود معلومات إحصائية عن ملاحقات الأصول غير المشروعة واستردادها، وما حققته الأنظمة الوطنية لملاحقة جرائم الملكية الفكرية من نجاحات وما تواجهه من تحديات.

أولًا. الخلفية والهدف

1. في أغسطس 2023، بدأت الويبو في إجراء استقصاء من أجل جمع معلومات عن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو. وكان الغرض من الاستقصاء هو التوصل إلى فهمٍ أفضل عن كيفية ملاحقة جرائم الملكية الفكرية على المستوى الوطني، وماهية المعارف والمهارات المحددة التي يحتاجها المدعون العامون في مجال جرائم الملكية الفكرية حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بفعالية وكفاءة. وستساعد هذه المعلومات الويبو على تقديم مساعدة أكثر استهدافًا وتأثيرًا للمدعين العامين.

2. وقد طلبت الويبو، كخطوة أولى، من البعثات الدائمة لدولها الأعضاء في جنيف أن تُبَلِّغها بتفاصيل الاتصال بجهة التنسيق الوطنية المعنية بالملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية. واستنادًا إلى المعلومات التي قدمتها البعثات الدائمة، أُرسِلَ رابط إلى 52 جهة تنسيق وطنية لإجراء استقصاء عبر الإنترنت. وبناءً عليه، قدمت سبعٌ وعشرون دولةً عضوًا في الويبو مؤخرًا إجاباتٍ كاملة على الاستقصاء.

3. وتلخص هذه المساهمة نتائج كل الإجابات الكاملة التي وردت حتى 26 يناير 2024.

ثانيًا. التحليل

4. التمس الاستقصاء الحصول على معلوماتٍ عن:

- العناصر الأساسية لأنظمة الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية على المستوى الوطني (مثلًا، أنواع التعديات على الملكية الفكرية التي تخضع لعقوبة جنائية، وطبيعة نظام الملاحقة القضائية، وكيفية بدء الإجراءات)؛
- ودورها في دوائر الملاحقة الجنائية بشكلٍ عام (مثلًا، ما إذا كانت الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية متخصصة، وكيفية إدماجها في مجالات الملاحقة الجنائية الأخرى، بما فيها ملاحقة القرصنة الرقمية لحق المؤلف؛ ومعارف المدعين العامين ومهاراتهم في مجال الملكية الفكرية)؛
- ومدى توافر الإجراءات، مثل إغلاق / حجب المواقع الإلكترونية المُتعدية؛
- ومعلومات إحصائية عن ملاحقات الأصول غير المشروعة واستردادها؛
- وما صادفته أنظمة الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية من نجاحات وتحديات على المستوى الوطني.

أ. خلفية المجيبين

أ) المجموعات المنتمية إليها الدول الأعضاء في الويبو

5. يندرج التوزيع حسب المجموعات التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في الويبو والبالغ عددها 27 دولة على النحو التالي: خمسة أعضاء في المجموعة الأفريقية؛ وعضوان في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG)؛ وعضو واحد في مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)؛ وسبعة أعضاء في مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)؛ و12 عضوًا في المجموعة باء. ولم ترد إجابات على الاستقصاء من أيٍ من أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC) ولا من الصين.

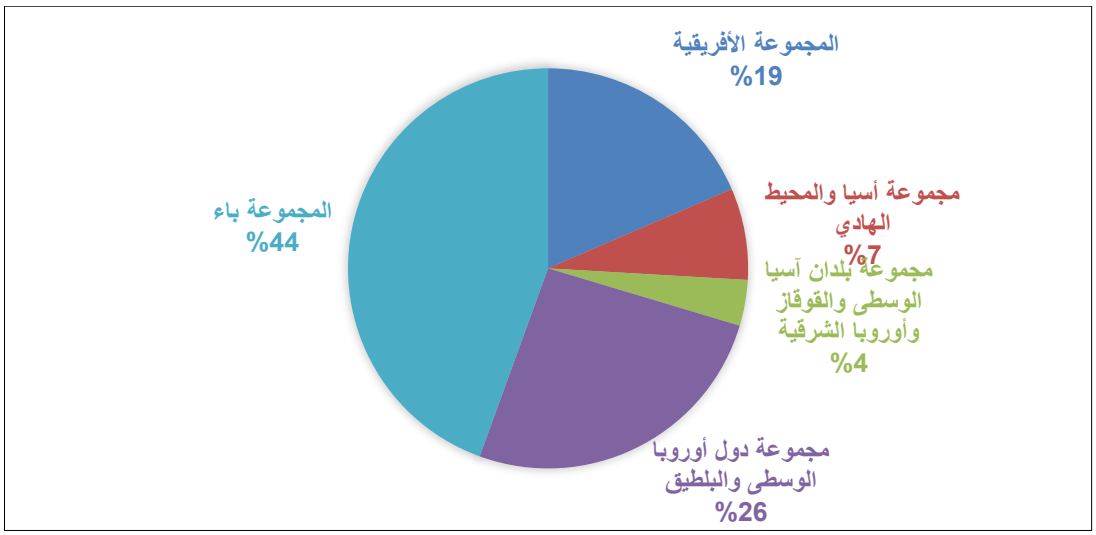

توزيع المجيبين حسب المجموعات المنتمية إليها الدول الأعضاء في الويبو

ب) الانتماء المهني

6. في حين أن معظم المجيبين كانوا من المدعين العامين (23 مدعيًا عامًا)، فقد قُدِّمت ردودٌ أيضًا من قاضيين وممثلين عن وزارة العدل وممثلٍ واحدٍ عن جهاز الشرطة الوطنية وممثلٍ واحدٍ عن المكتب الوطني للملكية الفكرية.

ب. الخصائص الأساسية للملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية

أ) التعديات على الملكية الفكرية التي تُشَكِّل جرائم جنائية

7. تشترط المادة 61 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) على أعضاء منظمة التجارة العالمية النص على "تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في قضايا التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو القرصنة لحق المؤلف على نطاق تجاري". وتجدر الملاحظة أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد يتجاوزون هذا الالتزام. إذ تنص الجملة الأخيرة من المادة 61 من اتفاق تريبس على أن يظل لأعضاء منظمة التجارة العالمية الحرية في "النص على الإجراءات والعقوبات الجنائية التي سيتم تطبيقها في قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية الأخرى". وعلى هذه الخلفية، تساءل الاستقصاء عن أنواع التعديات على الملكية الفكرية التي تخضع لعقوباتٍ جنائية.

8. وفي حين وردت ردودٌ من دولتين من الدول الأعضاء في الويبو باقتصار العقوبات الجنائية على التقليد والقرصنة، تنص معظم الولايات القضائية على الملاحقة الجنائية لأشكال التعدي الأخرى على الملكية الفكرية. إذ تفرض العديد من الدول الأعضاء عقوبات جنائية على أي تعدٍ على حق المؤلف أو حقوق الملكية الصناعية، مثل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبراءات ونماذج المنفعة والتصاميم التخطيطية لمنتجات أشباه الموصلات والمؤشرات الجغرافية وحقوق الأصناف النباتية (ثلاث دول أعضاء) وحقوق الأصناف الحيوانية (دولة عضو واحده). وذكرت العديد من الدول الأعضاء أيضًا أن الكشف غير المصرح به عن الأسرار التجارية يعتبر جريمة جنائية.

9. وفيما يتعلق بحق المؤلف، فإن العديد من الدول الأعضاء لا تفرض عقوبات جنائية على التعديات على الحقوق الاقتصادية للمؤلف فحسب، بل أيضًا على تلك التعديات المتعلقة بالحقوق الأخلاقية أو حتى على الانتحال. ففي إحدى الدول الأعضاء، يعد الإدلاء ببيانٍ عام عن محتويات عملٍ غير منشور بمثابة جريمة جنائية. كما أشارت العديد من الدول إلى أن التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية والتلاعب بالمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق يعتبرا جريمتان جنائيتان. وتشير بعض الدول الأعضاء أيضًا بشكلٍ محدد إلى التعديات على الحقوق المجاورة باعتبارها جرائم جنائية.

10. وتفرض ثلاث دولٍ على الأقل أحكامًا جنائيةً محددةً على عمليات التعدي عبر الإنترنت، مثل استخدام شبكة معلومات لارتكاب جريمة، أو، بشكلٍ أكثر تحديدًا، الحصول غير القانوني على خدماتٍ عبر الإنترنت وخدماتٍ إعلامية، أو إجراء تعاملات تجارية على أجهزة أو الوصول لخدمات اشتراك تتيح الحصول على تدفقات غير مصرح بها لمحتوى محمي بحق المؤلف أو تسهيل الوصول إلى أعمالٍ تتعدى على حق المؤلف عبر الإنترنت.

11. وذكر عددٌ قليلٌ من الدول الأعضاء أيضًا جرائم ذات صلة، مثل البيانات الكاذبة عن مصدر المنتجات أو جودتها أو تركيبتها، والمنافسة غير العادلة والتهرب الضريبي.

12. وحددت بعض الدول الأعضاء أن التعدي، لكي يُصَنَّف على أنه جريمة تتعلق بالملكية الفكرية، يجب أن يُرتَكب على نطاقٍ تجاريٍ أو أن يُحقق مكاسب تجارية أو أن يتسبب في وقوع ضررٍ كبير أو خسارة اقتصادية. وتشير عدة دول أعضاء إلى عوامل مشددة محددة، مثل الحصول على منفعة اقتصادية مرتفعة للغاية، أو إنتاج عددٍ كبيرٍ من المنتجات المُتعدية، أو تشكيل الجريمة لخطورةٍ خاصة، أو وقوع ضررٍ كبيرٍ منها، أو ارتكاب الجريمة باعتبارها جزءًا من مجموعة إجرامية منظمة أو باستخدام القُصَّر. وذكرت إحدى الدول الأعضاء صراحة أن الشروع في ارتكاب جرائم قد يؤدي أيضًا إلى الوقوع في مسؤولية جنائية.

13. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن المسؤولية الجنائية مشروطة بالنية المُتَعَمَّدة أو الإهمال الجسيم

ب) نظام المغارمة مقابل نظام التمحيص

14. تساءل الاستقصاء عما إذا كانت الملاحقة القضائية في الدول الأعضاء المعنية تتبع نظام المغارمة أم التمحيص. ففي نظام المغارمة، الذي يُستَخدم عادة في البلدان التي تتبع القانون العام، تحدد العملية التنافسية بين الادعاء والدفاع الحقائق، بينما يعمل

القاضي كمُحَكِّم. أما أنظمة التمحيص، الموجودة عادة في البلدان التي تُطبِّق القانون المدني، فتخضع لتحقيقاتٍ واستجواباتٍ مكثفة قبل المحاكمة على اعتبار أن هذه التحقيقات والاستجوابات تُشَكِّل تحقيقًا رسميًا للتأكد من الحقيقة، بينما يشرف القاضي على العملية.

15. وذكرت ست عشرة دولةً عضوًا اتباعها نظام المغارمة (59 في المئة)، بينما بَيَّنت ثماني دولٍ من الدول الأعضاء أن نظام الملاحقة القضائية المُطبَّق لديها هو نظام التمحيص (30 في المئة). وأشارت إحدى الدول الأعضاء التي تنتمي لنظام المغارمة إلى أنه، في حين أن الإجراء قبل المحكمة يتَّبع نظام المغارمة، إلا أن العملية السابقة للمحاكمة تَتَّبع نظام التمحيص، حيث ينشغل المحقق بجمع الأدلة التي تُثبت وقوع التعدي.

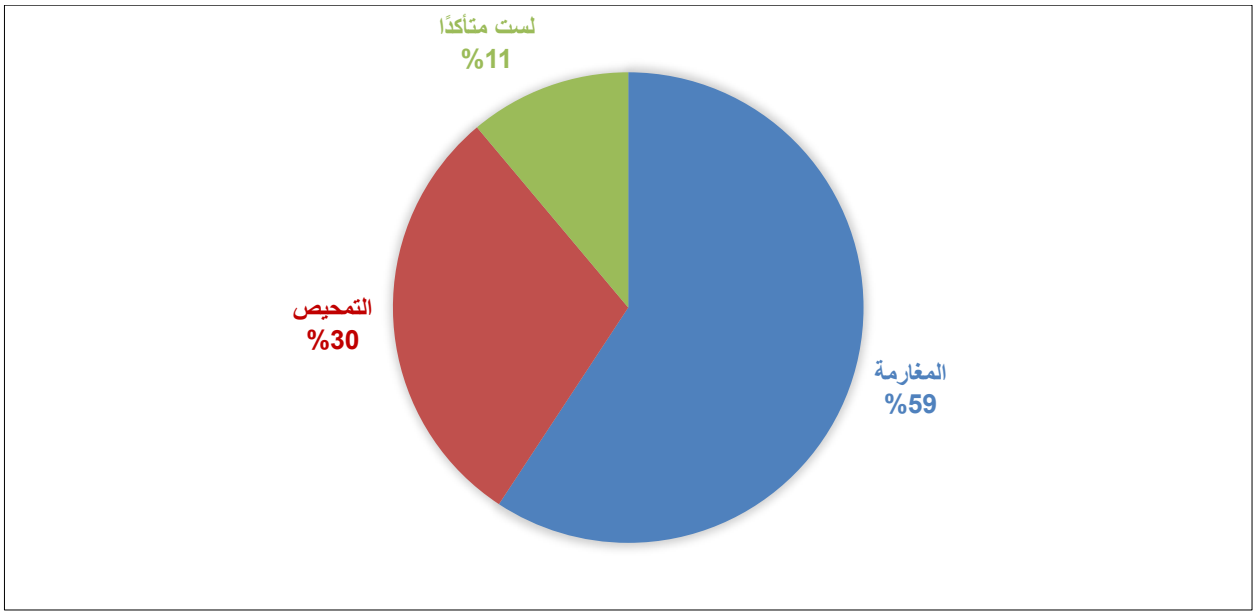

توزيع المجيبين حسب ما حددوه من أنظمة ملاحقة قضائية تتبع المغارمة مقابل أنظمة ملاحقة قضائية تتبع التمحيص

ج) الملاحقة القضائية التلقائية مقابل الشكوى المقدمة من صاحب الحق المُتعدى عليه

16. في 15 دولة عضوًا، تجري الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية تلقائيًا (58 في المئة)، بينما لا تُجري 11 دولة عضوًا ملاحقة جرائم الملكية الفكرية إلا بناءً على شكوى مقدمة من صاحب الحق المزعوم وقوع تعدي عليه (42 في المئة). وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنه رغم الملاحقة التلقائية لجرائم الملكية الفكرية، فإن لم يكن الضرر الناجم عنها كبيرًا، لا تُنفَّذ الإجراءات إلا إذا أصبح صاحب الحق متورطًا. وقدمت دولة عضو واحدة ردًا متناقضًا.

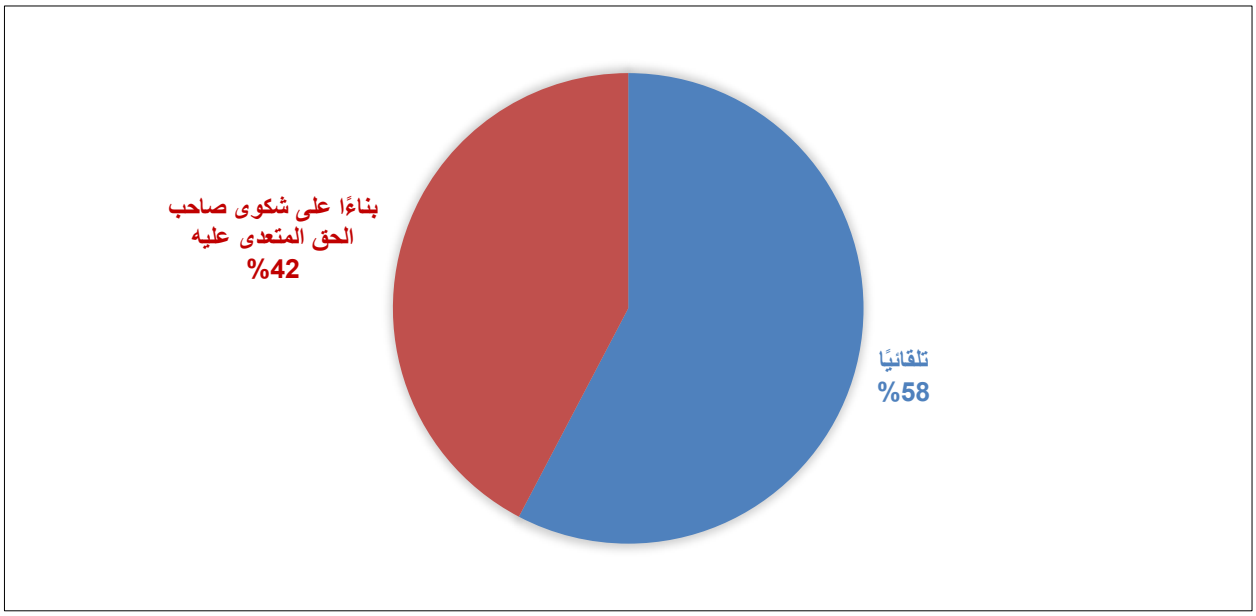

الشروع في الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية

د) النيابة العامة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية

17. أفادت الردود الواردة من تسع دولٍ أعضاء (35 في المئة) بوجود مدعين عامين متخصصين في جرائم الملكية الفكرية، بينما لا يوجد أيٍ من هذه التخصصات في سبع عشرة دولةً عضوًا (65 في المئة). وأفادت إحدى الدول الأعضاء بأنها أصدرت القواعد التي تضمن تخصص المدعين العامين في جرائم الملكية الفكرية، ولكنها لم تُنَفَّذ بعد (ولم تُحتسب ضمن الأرقام المذكورة أعلاه).

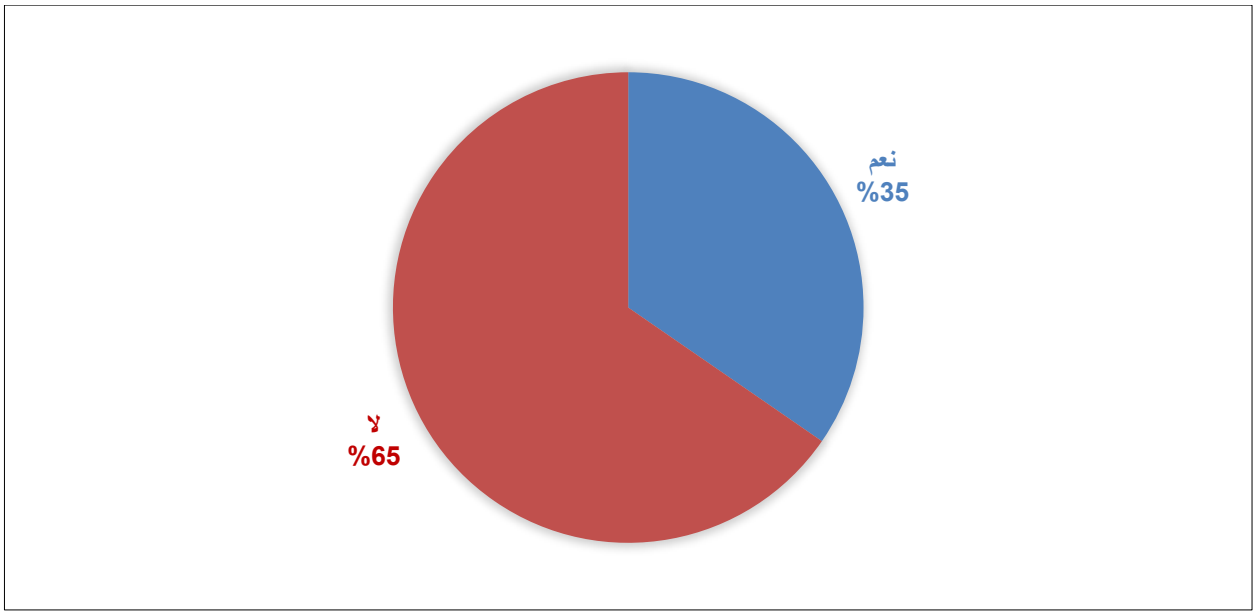

وجود مدعين عامين متخصصين في جرائم الملكية الفكرية

18. ومن بين الدول الأعضاء التي أبلغت عن وجود تخصص في جرائم الملكية الفكرية، تباينت، إلى حدٍ بعيدٍ، طبيعة التخصص وعدد المدعين العامين وهيكل وظائف النيابة العامة المتخصصة.

19. وفي دولتين من بين الدول الأعضاء، يعد نطاق التخصص في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية محدودًا: ورغم أن جرائم الملكية الفكرية المرتكبة في البيئة الرقمية تقع ضمن مسؤولية المدعين العامين في جرائم الحاسوب في إحدى الدول الأعضاء؛ فقد وُجِدَ أنها تقع ضمن الجريمة المنظمة في غيرها من الدول. أما كل الدول الأعضاء الأخرى، فقد أشارت إلى تخصص الملكية الفكرية بشكلٍ أعم. ففي

أربع دولٍ أعضاء على الأقل، لا يعمل المدعون العامون المتخصصون في جرائم الملكية الفكرية في هذا المجال حصريًا، بل يتولون أيضًا ملاحقة الجرائم الاقتصادية الأخرى.

20. وفيما يتعلق بأعداد المدعين العامين المتخصصين، أفاد ثلاثة مجيبين بأن عددهم أقل من 10، حيث يتراوح العدد بين مدعٍ عامٍ واحدٍ أو اثنين إلى ستة مدعين عامين متخصصين في مجال الملكية الفكرية/المجال السيبراني، وهم يعملون كفريق في وحدة وطنية مسؤولة عن الجريمة المنظمة. وأفاد اثنان من المجيبين بوجود حوالي 50 مدعيًا عامًا متخصصًا في التحقيق في جرائم الملكية الفكرية.

21. ويختلف التوزيع الجغرافي لدوائر النيابة العامة المتخصصة في الملكية الفكرية وكيفية إدماجها في هيكل النيابة العامة الوطنية بين الدول الأعضاء، مما يعكس أُطرها القانونية والقضائية المتميزة. فعلى سبيل المثال، في إحدى الدول الأعضاء، يتمركز المدعون العامون المتخصصون في جرائم الملكية الفكرية (وإن كانوا لا يتعاملون فيها حصريًا) في منطقة واحدة فقط، وهي المنطقة التي تُرتكب فيها معظم جرائم الملكية الفكرية. وفي دولتين عضوين أخريين، هناك مدعٍ عام متخصص واحد على الأقل ذو خبرة في الجرائم السيبرانية، بما فيها الجرائم السيبرانية المتعلقة بالملكية الفكرية، في كل مكتب مدعٍ عام على المستوى ذي الصلة، بالإضافة إلى وحدة وطنية مركزية. وفي دولةٍ عضوٍ أخرى، يعمل المدعون العامون المتخصصون داخل الكيان المسؤول عن الجرائم الخطيرة والمنظمة. وفي دولة عضو أخرى كذلك، يتمركز فريق أو قسم متخصص في جرائم الملكية الفكرية في كل مكتب من مكاتب النيابة في جميع أنحاء البلاد. كما أبلغ أحد المجيبين عن وجود هيكل متميز، يُحَاكِم فيه عددًا كبيرًا من جرائم الملكية الفكرية محامون خاصون، ممن قد يأذن لهم المدعي العام بإجراء الملاحقات القضائية حسب الاقتضاء، بموجب تعليمات مباشرة من أصحاب حق الملكية الفكرية وتحت إشراف نائب المدعي العام.

22. أما فيما يتعلق باختيار المدعين العامين المتخصصين، فقد أشار ثلاثة مجيبين من بين المجيبين التسعة إلى المعارف المهنية للمرشحين باعتبارها المعيار المناسب، مع تحديد أحد المجيبين باعتماد اختيار نواب المدعي العام على الخبرات أو التجارب في القانون المتعلق بالتكنولوجيا. وأشارت دولة عضو واحدة فقط إلى الحاجة إلى متطلب تعليمي خاص بالملكية الفكرية، وهو الحصول على درجة الماجستير في الملكية الفكرية.

23. وأكد أربعة من المجيبين على حصول المدعين العامين المتخصصين في جرائم الملكية الفكرية على تدريب. وأفادت إحدى الدول الأعضاء باضطلاع معهد العدل ومكتب المدعي العام الأعلى بتوفير التثقيف وبناء القدرات، في حين أفادت دولةٌ عضوٌ أخرى بتوفير التدريب على يد أكاديميين خارجيين وكبار المدعين العامين المتخصصين في جرائم الملكية الفكرية والتكنولوجيا. كما أفاد أحد المجيبين بحصوله على تدريبٍ من خلال الشبكة الأوروبية للمدعين العامين في مجال الملكية الفكرية (EIPPN).

24. وتختلف مدة خدمة المدعي العام الذي يشغل منصبًا متخصصًا من شخصٍ لآخر. إذ تراوحت أقصر مدة خدمة بين سنة إلى سنتين على الأقل، بينما كانت أطول مدة خدمة هي 10 سنوات. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ذلك كله مجرد تقديرات. كما أفاد أحد المجيبين بأنه مهما أُنشأت مكاتب متخصصة للمدعين العامين، فإنهم، في العموم، لا يغيرون أماكن تكليفهم.

25. ومن بين الدول الأعضاء التي تفتقر إلى وجود مدعين عامين متخصصين، أفادت 13 دولة بأن جرائم الملكية الفكرية تقع ضمن اختصاص دائرة النيابة العامة. وفي دولتين عضوين، من بين الدول الأعضاء المذكورة، بالإضافة إلى دوائر النيابة العامة، يمكن التعامل مع جرائم الملكية الفكرية من خلال دوائر متخصصة، مثل النيابة العامة المعنية بجرائم التكنولوجيا المتقدمة، أو المكتب الوطني لمكافحة الاحتيال الخطير والجرائم البيئية ومصادرة الأصول. وأفادت إحدى الدول الأعضاء أنه رغم قدرة جميع المدعين العامين على التعامل مع جرائم الملكية الفكرية، فإن ملاحقات الملكية الفكرية تُوزع عمومًا، في الواقع العملي، على المدعين العامين المتمتعين بخبرة أكثر قليلًا. وأفادت دولة عضو واحدة فقط باضطلاع المكتب الوطني لحق المؤلف بملاحقة جرائم الملكية الفكرية.

26. وفي دولتين عضوين، يتعامل مع جرائم الملكية الفكرية مدعون عامون مسؤولون عن الجرائم الاقتصادية والمالية. وفي دولة عضو أخرى، تُقسَّم الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية بين دوائر النيابة العامة وأقسام الجرائم الاقتصادية، حيث تتعامل النيابة العامة مع جرائم حق المؤلف، بينما تتعامل أقسام الجرائم الاقتصادية مع جميع جرائم الملكية الفكرية الأخرى.

27. وأشارت دولتان عضوان إلى وجود ولاية قضائية جغرافية محددة لجرائم الملكية الفكرية، مثل جرائم الملكية الفكرية التي تتعامل معها دوائر النيابة العامة (والمحكمة الجنائية) في مدينة معينة أو التي تُقَسَّم بين دائرة نيابة محلية (فيما يتعلق بجرائم الملكية الفكرية التي تُحاكم على حدة) أو دائرة نيابة إقليمية (حيث تُحاكم جرائم الملكية الفكرية مع الجرائم الخطيرة الأخرى).

هـ) الملاحقة القضائية للقرصنة الرقمية لحق المؤلف

28. في 24 دولةً عضوًا، يتولى التعامل مع جرائم الملكية الفكرية المنطوية على قرصنة رقمية لحق المؤلف نفس فريق المدعين العامين المتعامل مع جرائم الملكية الفكرية المنطوية على سلعٍ مادية (89 في المئة). أما القرصنة الرقمية لحق المؤلف، فيتعامل معها

جزءٌ مختلفٌ من دوائر النيابة العامة في ثلاث دول أعضاء فقط (11 في المئة): من قِبَل إدارة مختلفة بمكتب المدعي العام؛ ومن قِبَل النيابة العامة لجرائم التقنية العالية؛ أو على يد فرق الجرائم السيبرانية المتخصصة والمكتب الوطني لمكافحة الاحتيال الخطير والجرائم البيئية ومصادرة الأصول. ومع ذلك، ففي دولتين على الأقل من الدول الثلاث الأعضاء، لا يعتبر هذا الفصل العام مطلقًا.

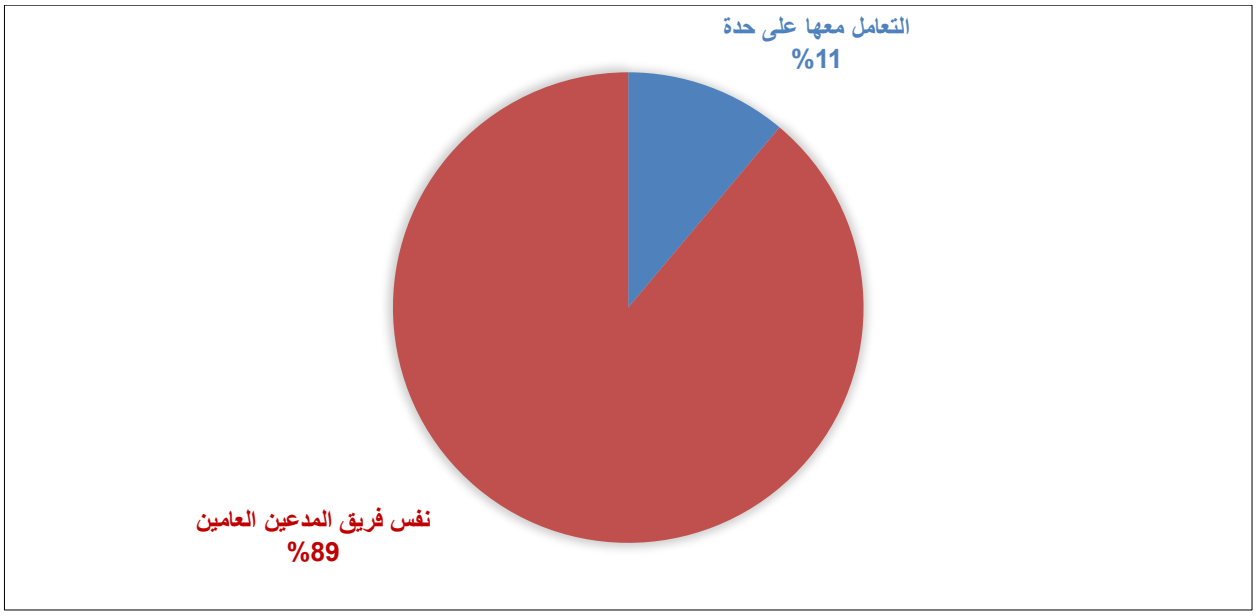

ملاحقة القرصنة الرقمية لحق المؤلف

و) إغلاق / حجب المواقع الإلكترونية المتعدية

29. تمتلك ست عشرة دولةً عضوًا سلسلة من الإجراءات لإغلاق أو حجب المواقع الإلكترونية التي توفر محتوى رقمي يتعدى على حق المؤلف أو ينخرط في بيع سلعٍ مُقلدة للعلامات التجارية (67 في المئة)؛ ولا تمتلك إحدى عشرة دولة عضوًا مثل هذه الإجراءات (33 في المئة).

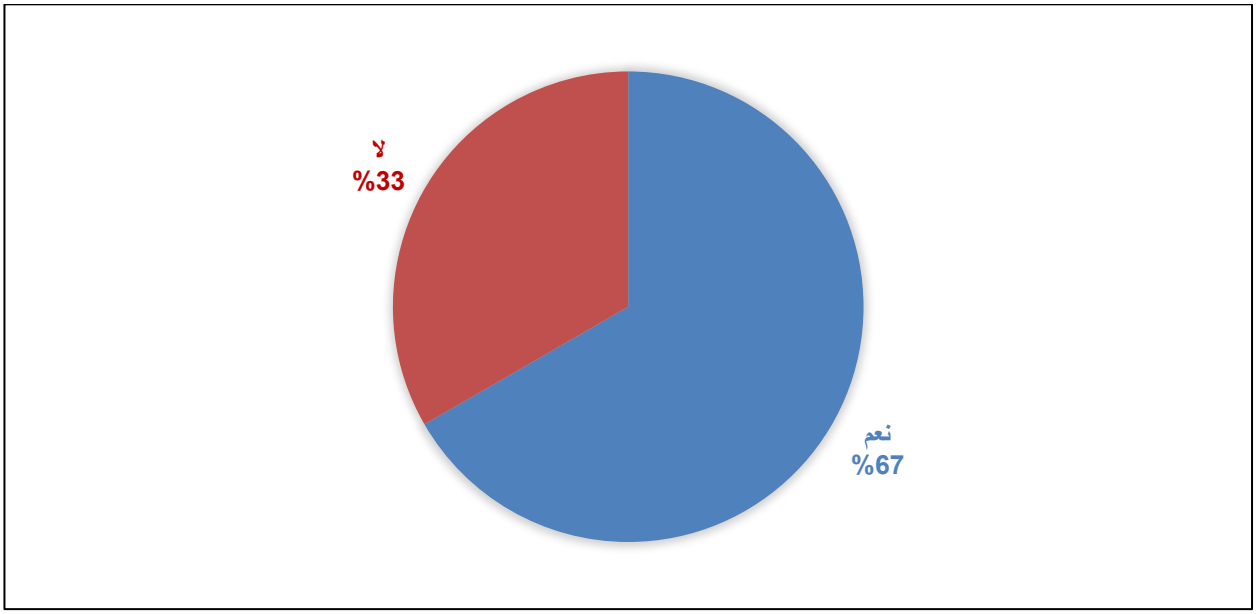

وجود إجراءات لإغلاق أو حجب المواقع الإلكترونية المتعدية

30. في سبعِ دولٍ على الأقل، تُصدر السلطة القضائية أوامر بإغلاق أو حجب المواقع الإلكترونية المُتعدية. وفي إحدى الدول الأعضاء، يمكن للنيابة العامة أن تأمر الجهة الحكومية الفنية المختصة بحجب المواقع الإلكترونية التي يتَبَيَّن ارتكابها فعل التعدي.

وفي دولةٍ عضوٍ واحدةٍ، يحق للكيان الإداري المُخوَّل أن يراقب الأنشطة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة وأن يُطالب مزود خدمة الإنترنت بحجب المواقع الإلكترونية التي تعيد، بطريقة غير قانونية، بث الأحداث الرياضية أو الثقافية الحية المتعدية على حق المؤلف. وفي اثنتين من الدول الأعضاء، تتمتع قوات الشرطة بصلاحيات إغلاق النطاقات أو حجبها، سواء على أساس المحتوى المتعدي على حق المؤلف أو العرض لبيع سلعٍ مقلدة للعلامات التجارية. كما أبلغت إحدى الدول الأعضاء عن وجود نظام إبلاغ عبر الإنترنت يسمح لأفراد الجمهور بالإبلاغ عن التعديات عبر منصة إلكترونية لبدء التحقيقات.

31. ولم تكن هناك معلومات كافية لمقارنة العمليات المستخدمة، أو لمعرفة مدى توافر أنواع مختلفة من الطلبات بين الدول الأعضاء.

ج. إحصاءات بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية

أ) الملاحقات القضائية حسب حق الملكية الفكرية المُتعدى عليه

32. أفاد أقل من نصف المجيبين بوجود إحصاءات حديثة عن القضايا الخاصة بجرائم الملكية الفكرية. كما لوحظ، أنه حتى مع وجود الإحصاءات، فإنها قد لا ترصد كل جرائم الملكية الفكرية بدقة، إذ قد تُسَجَّل القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية في مجالات أخرى، مثل الجرائم الضريبية أو غسل الأموال.

33. ومن بين المجيبين الذين شاركوا الإحصاءات، تشير الأرقام إلى وجود فجوة واسعة في عدد القضايا التي تناولتها السلطات عبر الولايات القضائية، حتى مع الأخذ في الاعتبار مسألة عدم توفُّر وحدة حسابية محددة. وكان أقل عددٍ من القضايا المبلغ عنها هو قضيتين. وفي المقابل، صدر، في إحدى الدول الأعضاء، ما يقرب من 4,500 إشعارٍ بالتوقف والكف منذ أبريل 2020 في إطار مبادرة لقطع الموارد المالية عن المواقع الإلكترونية غير القانونية المتورطة في عمليات قرصنة، في حين أُغلق أكثر من 131,000 نطاق يبيع سلعًا مُقلدة.

34. وتشير التقديرات، في المتوسط، إلى أن ما يزيد قليلًا عن نصف كل جرائم الملكية الفكرية المُبَلَّغ عنها يتعلق بجرائم تتعدى على العلامات التجارية (51.54 في المئة)، وأكثر قليلًا من الربع يتعلق بجرائم في حق المؤلف (27.83 في المئة).

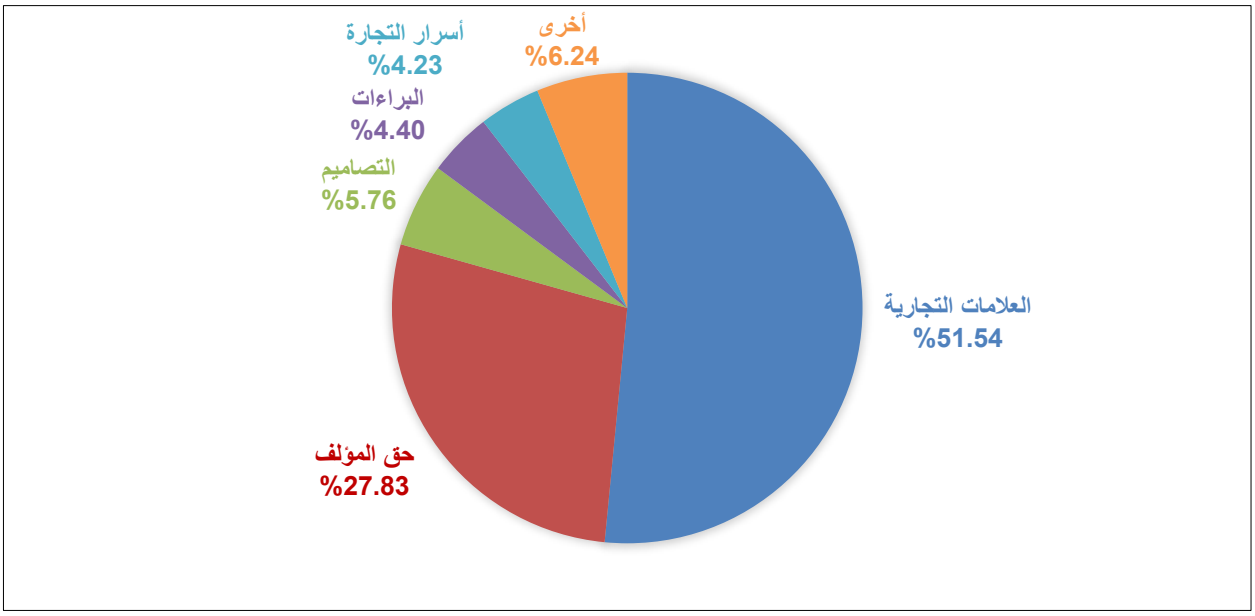

توزيع الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية حسب الحق المُتعدى عليه

ب) استرداد الأصول غير المشروعة

35. أفادت أربعٌ وعشرون دولةً عضوًا بأنه يمكن استرداد الأصول غير المشروعة بالملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية (89 في المئة).

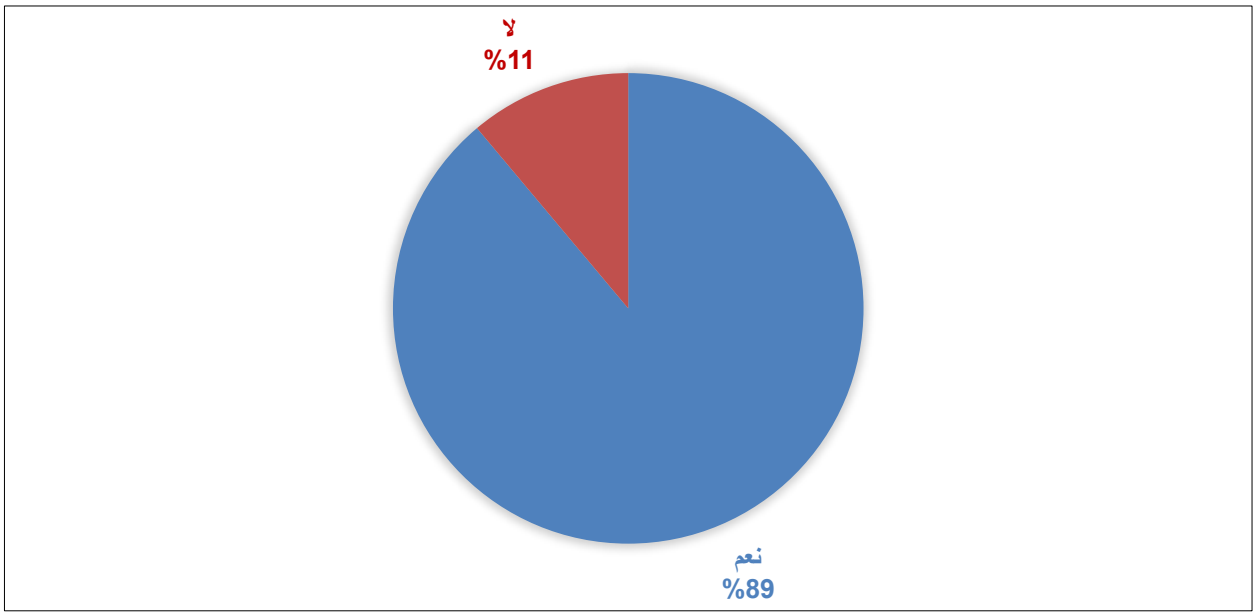

توافر سبل استرداد الأصول غير المشروعة

36. رغم ذلك، فإن الإحصاءات المتعلقة باسترداد الأصول غير المشروعة غير متوفرة على وجه العموم. فضلًا عن ذلك، من بين الدول الأعضاء التي يمكن استراد الأصول غير المشروعة فيها، لم تقدم سوى سبعة دولٍ من الدول المجيبة أمثلة على قضايا تم فيها استراد الأصول غير المشروعة.

37. وقد تضمنت أمثلة القضايا التي تمت مشاركتها كلًا من السلع المُقلدة وخوادم الاستضافة والتخزين وغيرهما من الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في القرصنة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إيرادات مبيعاتها.

38. كما يسمح النظام التشريعي، في دولةٍ عضوٍ واحدةٍ على الأقل، بمصادرة الأصول البديلة التي جمعها الجُناة من جرائم الملكية الفكرية ذات الصلة، الأمر الذي يعالج الظروف التي تُرتكب فيها الجرائم لفترة من الوقت وما ينجم عنها من أصول محدودة ترتبط مباشرة بعائدات الجريمة.

د. الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية عمليًا

أ) النجاحات في الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية

39. طلب الاستقصاء من المجيبين وصف أي نجاحات تحققت في الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية. وعند الرد، (الذي كان اختياريًا)، لم تتمكن خمس دول أعضاء من الإبلاغ عن تحقيق أي نجاحات، وهو ما عزته دولتان عضوان على وجه التحديد إلى عدم وجود قضايا. في حين أفادت ثلاث دولٍ أعضاء بقلة عدد القضايا الخاصة بجرائم الملكية الفكرية، الأمر الذي فُسِّرَ بصعوبة الحصول على أدلة وصعوبة تحديد هوية تجار ومنتجي السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية.

40. أما تلك الدول الأعضاء التي وصفت النجاحات التي تحققت، فقد فعلت ذلك بعزوه إلى قضايا محددة، تتعلق كلها بشكلٍ حصريٍ تقريبًا بالسلع المادية المتعدية على حقوق الملكية الفكرية (من أحذية وملابس وأزياء والكترونيات استهلاكية ومعدات إلكترونية للشبكات وسجائر إلكترونية وخراطيش طابعات ومحامل صناعية ومنظفات وبيرة وبرامج ملاحة السيارات وهواتف محمولة والقرصنة الرقمية (من إتاحة غير قانونية للصحف والمجلات وخوادم الاستضافة والتخزين عبر شبكة الإنترنت والتلفزة وفق بروتوكول الإنترنت وإتاحة الأفلام الرائجة والأغاني غير المصدرة). وفي تناقضٍ واضح مع العدد الضخم من التعديات على الملكية الفكرية التي تُشَكِّل جرائم ملكية فكرية في العديد من الدول الأعضاء (الفقرات من 8 إلى 11 أعلاه)، كان التعدي في صميم هذه القضايا يتعلق حصريًا تقريبًا بالعلامات التجارية أو حق المؤلف.

41. ولم تذكر سوى ثلاث دولٍ أعضاءٍ أنواعًا أخرى من التعدي، تشير إحداها إلى المؤشرات الجغرافية، بينما تشير الاثنتان الأخريان إلى الكشف غير المصرح به عن الأسرار التجارية – الذي يتعلق أحدها بالبحث في الحالات الطبية للأطفال وتحديدها ومعالجتها، بينما يتعلق الآخر بالتكنولوجيا المستخدمة في المواد الأساسية لأشباه الموصلات والهواتف الذكية.

42. وعزت دولتان عضوان النجاحات التي تحققت في الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية إلى وجود وحدة متخصصة في الملكية الفكرية في قسم الشرطة. وقد وَضَّحت إحدى الدول الأعضاء أن النجاح في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية يرجع إلى وجود وحدة خاصة لجرائم الملكية الفكرية في دائرة النيابة العامة الوطنية، بينما وَضَّحت دولةٌ أخرى أنه يرجع لما طرأ من تعاونٍ بين النيابة العامة ووحدة التحقيق والمكتب الوطني للملكية الفكرية وأصحاب الحقوق.

ب) تحديات الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية

43. كشف المجيبون عن مواجهة العديد من التحديات في كل مراحل عملية الإنفاذ، مثل طبيعة جرائم الملكية الفكرية، ولا سيما في البيئة الرقمية، التي تُشَكِّل صعوبات لدوائر النيابة العامة من حيث:

- تعقيد القضايا؛
- والعقبات التكنولوجية التي تحول دون تحديد هوية مرتكبي الجرائم في البيئة الرقمية؛
- وتحديد المخالفين المعنيين لمحاكمتهم في سياق البضائع المُقلدة، التي غالبًا ما تُنقَل عبر سلسلة معقدة من الوسطاء؛
- وتحديد المخالفين والتحقيق معهم في سياق عابر للحدود، يشمل تحديد الحسابات المصرفية والكيانات المؤسسية المستخدمة في جلب الأموال غير المشروعة؛
- وجمع الأدلة، بما فيها جمعها للحصول على البيانات ذات الصلة في بيئة الإنترنت؛
- وتحديد الضرر الذي لحق بالضحايا وحسابه؛
- واسترداد الأصول غير المشروعة؛
- وعدم تكييف الأحكام القانونية في بعض الولايات القضائية، بما فيها غياب صلاحيات معينة، مثل حجب المواقع الإلكترونية المتعدية أو إغلاقها.

44. وتتعلق التحديات أيضًا بالقدرات البشرية والمؤسسية، مثل:

- الافتقار إلى التدريب المتخصص والخبرة التخصصية بين المحققين ومسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين وأعضاء السلطة القضائية، بما في ذلك ما ينتج عن عدم كفاية الممارسة (بسبب انخفاض عدد القضايا المرفوعة)؛
- ومحدودية موارد التحقيق والملاحقة القضائية، ولا سيما في التعامل مع الجرائم المالية والتكنولوجية؛
- وارتفاع معدل دوران الموارد البشرية.

45. فضلًا عن ذلك، هناك تحديات تشغيلية تواجه المدعين العامين، تشمل:

- إعطاء أولوية منخفضة لجرائم الملكية الفكرية في بعض الولايات القضائية، مما قد يعني أن المدعين العامين لا يُخصصون الوقت الكافي لمثل هذه القضايا، رغم ما قد يشوب طبيعتها من تعقيد؛
- والافتقار إلى التنسيق مع قوات الشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ الملكية الفكرية؛
- وعدم تعاون بعض أصحاب الحقوق؛
- والافتقار إلى التعاون الدولي الفعال.

46. والأهم من ذلك ما حدده المجيبون أيضًا من عوامل مجتمعية أوسع باعتبارها عوامل تؤثر مباشرة على عملهم، ومنها على سبيل المثال:

- قلة الوعي بجرائم الملكية الفكرية بين الجمهور؛

– وتردد أصحاب حقوق الملكية الفكرية في تقديم الشكاوى الجنائية.

هـ. المعارف والمهارات

47. عند سؤال المجيبين عما إذا كان بإمكان المدعين العامين أن يضمنوا الحفاظ على تحديث معارفهم بما يطرأ من تطورات على القانون الجنائي للملكية الفكرية وممارساته، أفاد ما يقرب من ثلث المجيبين أن المعلومات المُحَدَّثة عن القانون والممارسات لا تتوافر للمدعين العامين في بلدانهم. مع ذلك، في بقية الدول الأعضاء (أكثر من 60 في المئة)، يظل المدعون العامون مطلعين على المستجدات من خلال حضور برامج التدريب والشبكات المهنية والأكاديمية وقراءة المواد المنشورة (مثل المجلات ومجموعات القرارات القضائية الوطنية). ففي أحد البلدان، وجود مدعٍ عامٍ متخصصٍ واحدٍ على الأقل من ذوي الخبرة في الجرائم السيبرانية وجرائم الملكية الفكرية في كل مكتب من مكاتب المدعين الفيدراليين، يسمح بنقل المعارف والتدريب إلى المدعين العامين الآخرين، مما يضمن حصولهم على إعدادٍ جيدٍ لتحديد قضايا الملكية الفكرية الجنائية باطراد ومتابعتها في أنحاء البلاد.

48. علاوة على ذلك، أكثر من نصف المجيبين لم يكونوا على علمٍ بوجود أي تدريبٍ في بلدانهم بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية. أما في الدول الأعضاء التي تشتهر بوجود مثل هذا التدريب فيها، فتقدم سلطات التدريب القانونية والقضائية البرامج ذات الصلة على المستوى الوطني، كما تقدمها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، و/أو المنظمات الإقليمية.

49. وقد استفسر الاستقصاء أيضًا عن عناصر الملاحقة الجنائية في مجال الملكية الفكرية التي يحتاج المدعون العامون إلى التدريب عليها كخطوة أولية، وأشارت النتائج إلى مجموعة واسعة من المواضيع. وعمومًا، تتعلق الاحتياجات التدريبية المحددة بما يأتي:

– التدريب التأسيسي على حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الفهم المتعمق لأنواع جرائم الملكية الفكرية ومفاهيمها القانونية ومعايير الإثبات فيها؛

– والممارسات الجيدة على المستويين الوطني والدولي والتقنيات الحديثة للتحقيق، بما فيها التعرف على جرائم الملكية الفكرية والتمييز بينها، والتعاون مع أصحاب الحقوق، وجمع الأدلة والحفاظ عليها، مع إيلاء اهتمامٍ خاص بجرائم الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت؛

– والممارسات والاستراتيجيات الجيدة للملاحقة القضائية، مثل التعامل مع الشهود الخبراء وبناء قضية قوية؛

– والتعاون الدولي مع الهيئات والمنظمات الأجنبية؛

– واستخدام قواعد البيانات والأدوات والموارد؛

– واسترداد الأصول غير المشروعة.

50. وقد أفاد أحد المجيبين بأنه رغم إتاحة التدريب للمدعين العامين، فثمة حاجة مهمة إلى تدريب المحققين، لأنهم يخدمون الدور الحاسم المتمثل في التحقيق في جرائم الملكية الفكرية قبل بدء ملاحقتها قضائيًا. كما نُوِّه عن أهمية إذكاء الوعي بين الجمهور.

و. الدعم المُقَدَّم من الويبو

51. اهتم تسعون في المئة تقريبًا من المجيبين بالحصول على معلومات عن الخدمات التي تقدمها الويبو للمدعين العامين المتعاملين في جرائم الملكية الفكرية. وكان ما يقرب من ربع المجيبين على علمٍ، إلى حدٍ ما، بالمساعدة الحالية والدعم التقني الذي تقدمه الويبو لأعضاء النيابة العامة.

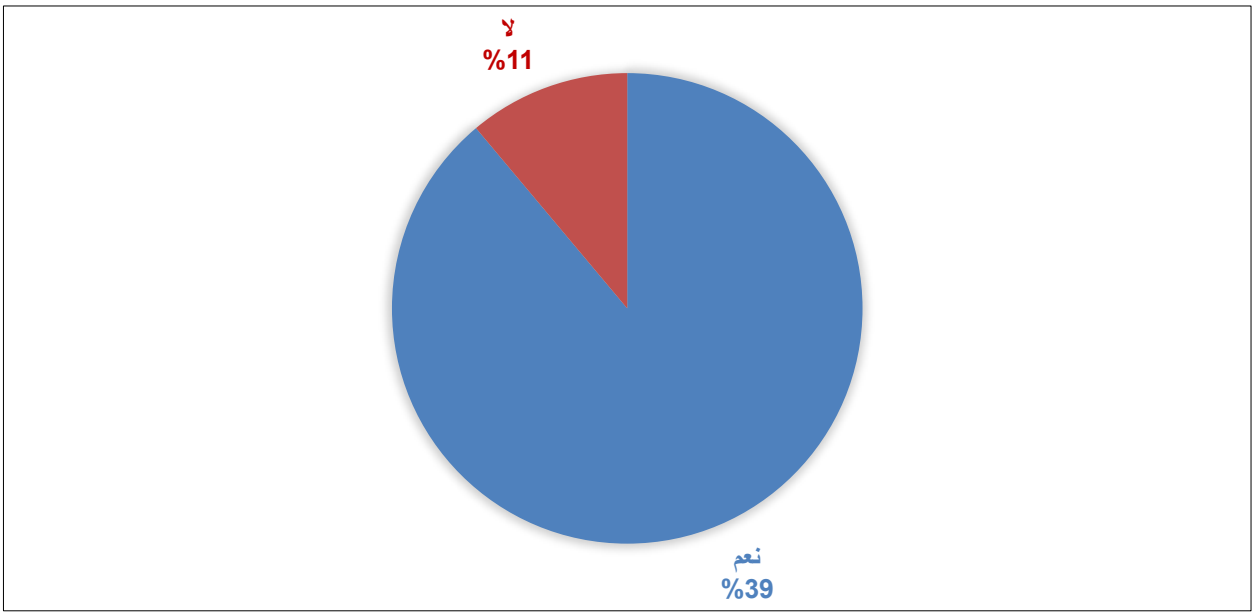

الاهتمام بالحصول على معلومات بشأن دعم الويبو للمدعين العامين المتعاملين في جرائم الملكية الفكرية

52. طلب العديد من المجيبين الحصول على دعمٍ لبناء القدرات، يشمل إذكاء الوعي بمسائل الملكية الفكرية عمومًا، فضلًا عن الحصول على تدريبٍ متخصصٍ على جمع الأدلة وعرض القضايا في المحكمة، إلى جانب التفاعل مع السلطات القضائية الأجنبية وغيرها من السلطات.

53. وفيما يتعلق بالدعم، خلافًا للدعم المقدم لبناء القدرات، طلب المجيبون الحصول على ما يلي:

- تيسير تبادل المعلومات على المستوى الدولي، على سبيل المثال:
  - أحدث الاتجاهات، مثل المعلومات المقارنة بشأن استرداد الأصول غير المشروعة وأساليب وأدوات التحقيق الأكثر فعالية وابتكارًا على المستويين الوطني والدولي؛
  - أو القضايا والملاحقات القضائية الناجحة في الولايات القضائية الأخرى؛
  - أو إنشاء منصة أو شبكة عبر الإنترنت للمدعين العامين، حتى يتمكنوا من خلالها من تبادل التجارب وعرض التحديات التي يواجهونها في ملاحقة قضايا الملكية الفكرية؛
- وإنشاء قائمة من الخبراء لتقديم الأدلة بشأن حساب الأضرار التي لحقت بأصحاب الحقوق في القضايا الخاصة بجرائم الملكية الفكرية؛
- وتوفير الأدوات التقنية والدعم لرقمنة خدمات النيابة العامة؛
- وتيسير سبل إضافية للتعاون الدولي في مكافحة جرائم الملكية الفكرية؛
- وتعزيز وضع الهياكل والخبرات القانونية المتسقة عبر الدول الأعضاء.

54. كما أثيرت أهمية تعزيز قدرة القضاة الذين يفصلون في قضايا الملكية الفكرية.

ثالثًا. المضي قُدُمًا

من منطلق تحقيق تمثيلٍ أوسع للدول الأعضاء في الويبو في الاستقصاء بشأن ملاحقة جرائم الملكية الفكرية، ستتابع الأمانة مع البعثات الدائمة التي لم تقدم بعدُ تفاصيل الاتصال بجهة التنسيق الوطنية المعنية بملاحقة جرائم الملكية الفكرية حتى تقدم بيانات الاتصال المطلوبة. فضلًا عن ذلك، ستدعو الأمانة جهات التنسيق الوطنية التي لم تقدم بعد ردودٍ كاملةٍ على الاستقصاء، إلى القيام بذلك.

واستنادًا إلى المعلومات الإضافية الواردة، سيجري إعداد تحليل مُحَدَّث بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو لتقديمه في الدورة السابعة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

[نهاية الوثيقة]